العرفية الخاصة مع الممكنة بجزئها بكون العرفية الخاصة مع الممكنة
عقيمة اذ المعنى بانتاج القضية المركبة مع قضية اخرى انتاج
احد جزئيها معها وبعدم انتاجها عدم انتاج جزئيها معها
ومن ههنا يستعمهم قوم يقولون القياس من بسيطتين قياس
واحد ومن مركبة وبسيطة قياسان ومن مركبتين اربعة
اقيسة فان كان المنتج منها قياسا واحدا كان نتيجة القياس
بسيطة والا ركبت النتايج وجعلت نتيجة القياس واما
الثاني وهو ان الممكنة اذا كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورية
المطلقة لانه قد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير
الضرورية والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كونه
الكبرى من القضايا الست فلو استعمل الممكنة الكبرى مع غير الضرورية
لكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج لجواز ان يكون
المسلوب عن الشيء بالامكان ثابتا له دايما كقولنا كل رومي
ابيض دايما ولا شيء من الرومي بابيض بالامكان مع امتناع
السلب ولو قلنا بدل الكبرى لا شيء من الهندي بابيض بالامكان
امتنع الايجاب قال والنتيجة دائمة اه اقول الاختلاطات المنتجة
في هذا الشكل بحسب مقتضى الشرطين اربعة وثمانون لان الشرط

الاول

الاول يسقط سبعة وسبعين اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب
احدى عشرة صغرى في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية
الممكنتان الصغرى مع الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والضابط
في انتاجها ان الدوام اما ان يصدق على احدى مقدمتيه بان يكون
ضرورية او دائمة او لا يصدق فان صدق الدوام على احدى
المقدمتين فالنتيجة دائمة والا فالنتيجة كالصغرى بشرط حذف
قيد الوجودي اي اللادوام واللاضرورة منها وحذف الضرورة
منها سواء كانت وضعية او وقتية واما ان النتيجة كالمقدمة
الدائمة وكالصغرى فبالبراهين المذكورة في المطلقات من الخلف
والعكس والافتراض مثلا اذا صدق كل ج ب بالاطلاق ولا شيء
من ا ب بالضرورة او دائما فلا شيء من ج ا بالاطلاق ونجعل الصغرى
كبرى القياس هكذا بعض ج ا بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة
او دائما ينتج من الاول بعض ج ليس ب بالضرورة او دائما وقد كان
كل ج ب بالاطلاق هذا خلف او نعكس الكبرى الى لا شيء من ب ا
دائما ينتج النتيجة المطلوبة ومن ههنا يظهر ان السالبة الضرورية
لو انعكست كنفسها انتج الضرورية في هذا الشكل ضرورية فلما
لم يتبين ذلك اقتصر في النتيجة على الدوام لا يقال المقدمتان

Copyright © King Saud University